أثر الإنفاق العام وتقلبات أسعار النفط على البطالة في الجزائر

دراسة تحليلية قياسية للفترة (1995-2020)

The impact of public spending and fluctuations in oil prices on unemployment in Algeria

Standard analytical study for the period (1995-2020)

بديار رضا[1]*، قطوش عبد الحميد[2]

Beddiar Ridha[1*], Abdelhamid Guettouche[2]

[1] مخبر الاستراتجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة (الجزائر)،

beddiar.ridha@univ-msila.dz

[2] مخبر الاستراتجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة (الجزائر)،

abdelhamid.guettouche@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 13-09-2022 تاريخ القبول: 10-03-2023 تاريخ النشر: 31-03-2023

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واختبار العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة وبين أسعار النفط والبطالة في الجزائر، خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2020، ولأجل ذلك تم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المبطئة (*ARDL*).

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، حيث أن العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة طردية، وأن العلاقة بين أسعار النفط والبطالة عكسية، سواء على المدى الطويل أو على المدى القصير، حيث بلغت سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل 16%.

كلمات مفتاحية: البطالة، الإنفاق العام، أسعار النفط، الجزائر، ARDL.

تصنيفات JEL : C22، E24، H53.

Abstract:

This study aims to analyze and test the relationship between public spending and unemployment and between oil prices and unemployment in Algeria, during the period from 1995 to 2020, and for that, it was relied on the Autoregressive Decelerating Gaps (ARDL) model.

The study concluded that there is a co-integration relationship between the variables of the study, as the relationship between public spending and unemployment is direct, and the relationship between oil prices and unemployment is inverse, whether in the long term or in the short term, where the speed of adjustment from the short term to the long term reached 16%.

Keywords: *unemployment, public spending, oil prices, Algeria, ARDL.*

Jel Classification Codes: *C22, E24, H53.*

* **المؤلف المرسل**

1. مقدمة:

تعتبر البطالة أحد أهم المشاكل الرئيسية التي تواجه بلدان العالم دون استثناء، فهي تؤدي إلى نتائج سلبية على كافة المستويات، ما أدى بالحكومات إلى العمل على خفض معدلاتها والتخفيف من حدتها، إذ أصبحت اختباراً لمدى قوة النظام الاقتصادي وقدرته على النمو بالسرعة الممكنة لتوفير فرص العمل، والجزائر كغيرها من دول العالم لم تسلم من هذه الظاهرة، فقد ورثت الجزائر بعد الاستقلال مجتمعا فقيرا ومتخلفا في كل الجوانب، سواء الجانب المادي أو الصحي أو التعليمي، نتيجة للسياسة الاستعمارية التي انتهجتها فرنسا في الجزائر، بالإضافة إلى برامج التصحيح الهيكلي التي ساهمت في تسريح الآلاف من العمال، وغلق العديد من المؤسسات، بسبب تحرير الأسعار ورفع الدعم على المواد الغذائية الناتج عن تغيير طبيعة دور الدولة، ضف إلى ذلك الأزمات الاقتصادية الناتجة عن انخفاض أسعار البترول وكذا الأزمة الأمنية وما خلفته من آثار على الاقتصاد بصفة عامة وعلى البطالة بصفة خاصة.

وبهدف تدارك التأخر في معدلات التنمية، واحتواء انعكاسات الأزمة الاقتصادية والمالية والسياسية وكذا الأمنية التي مرت بها البلاد، وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد، قامت الجزائر منذ سنة 2001 بانتهاج سياسة مالية توسعية غير مسبوقة، حيث عمدت إلى تبني برامج استثمارية من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل التحسن المستمر في أسعار النفط التي وصلت إلى أكثر من 150 دولار للبرميل، وقد كانت تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها معالجة البطالة.

1.1 الإشكالية:

بناءا على ما سبق يمكن صياغة السؤال الأساسي للإشكالية فيما يلي:

*** ما مدى تأثر معدلات البطالة بالإنفاق العام وتقلبات أسعار النفط في الجزائر؟**

وحتى يتم معالجة هذه الإشكالية، فإنه لابد من الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بالبطالة والانفاق العام؟
- ✓ ما علاقة ودرجة الارتباط بين الإنفاق العام ومعدلات البطالة؟
- ✓ هل توجد علاقة بين أسعار النفط ومعدلات البطالة؟

2.1 فرضيات الدراسة:

- ✓ توجد علاقة توازنية عكسية طويلة الأجل بين الإنفاق العام ومعدلات البطالة، فكلما زاد الإنفاق انخفضت معدلات البطالة؛
- ✓ هناك ارتباط قوي وسالب لتقلبات أسعار النفط على معدلات البطالة؛
- ✓ توجد علاقة تكامل مشترك بين الإنفاق العام وأسعار النفط ومعدلات البطالة.

3.1 أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- ✓ الوقوف على أهم التعاريف والعلاقة التي تربط بين متغيرات الدراسة؛
- ✓ محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي لمعرفة أثر الإنفاق العام وأسعار النفط على معدل البطالة وتطبيقه في الجزائر؛
- ✓ قياس وتحليل العلاقة بين الإنفاق العام و معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1995- 2020)؛
- ✓ قياس وتحليل العلاقة بين أسعار النفط ومعدلات البطالة في الجزائر للفترة (1995 – 2020)؛
- ✓اختبار علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

4.1 أهمية الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الإنفاق العام وأسعار النفط على معدلات البطالة في الجزائر في الفترة ما بين 1995-2020، وإظهار مدى تأثر سياسة الانفاق العام على معدلات البطالة في الجزائر في ظل ارتفاع وانخفاض أسعار النفط في السوق العالمية، وذلك من خلال استعمال النموذج القياسي (ARDL).

5.1 منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهجين التحليلي والقياسي، حيث يتم تحليل العلاقة بين معدلات البطالة والإنفاق العام، وعلاقة البطالة بأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1995 – 2020)، وذلك باستخدام النموذج القياسي (ARDL)، باستعمال البرنامج الاحصائي Eviews10.

6.1 حدود الدراسة:

من ناحية المكان فإن الدراسة تخص الجانب الاقتصادي للجزائر، أما فيما يخص الزمان فإن فترة الدراسة تمتد من سنة 1995 إلى 2020، وقد تم اختيارنا لهذه الفترة على أساس تزامنها والخروج من الأزمة البترولية عام 1986، واعتماد الجزائر العديد من الاصلاحات الاقتصادية بالإضافة الى البرامج التنموية خلال هذه الفترة.

7.1 الدراسات السابقة:

- ✓ **دراسة بعنوان:** العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة، دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1979-2008 لـ أحمد زكان، رابح بلعباس، حيث تهدف هذه الدراسة الى تقييم فعالية السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعالجة البطالة، كما هدفت الدراسة الى قياس مدى قدرة النماذج القياسية في تفسير العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة، وتوصلت الدراسة الى ضعف النماذج الانحدارية البسيطة والمتعددة مقارنة بنماذج VAR و VECM.

✓ **دراسة بعنوان:** دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008 وهي ورقة بحثية لـ دادن عبد الغني، بن طجين محمد، وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز المحددات الرئيسية للبطالة في الجزائر، وخلصت الدراسة على أن المحدد الأساسي للبطالة يتمثل في الإنفاق الاستثماري والذي يتأثر هذا الأخير بمداخيل المحروقات أي وجود تأثير غير مباشر بين أسعار البترول ومعدلات البطالة.

✓ **دراسة بعنوان:** أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، وهي رسالة ماجستير غير منشورة للباحث بن سبع حمزة، وتهدف هذه الدراسة إلى قياس تأثير تقلبات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية (الإنفاق العام، عرض النقد، البطالة والتضخم)، وجاءت نتائج هذه الدراسة بوجود تأثير مباشر على الإنفاق العام وعرض النقود وغير مباشر على كل من التضخم والبطالة.

✓ **دراسة بعنوان:** محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2016 في اطار نموذج ARDL لـ بوالكور نور الدين، حيث هدفت هذه الدراسة الى تحديد العوامل المؤثرة على معدل البطالة في الجزائر خلال هذه الفترة، وقد اختبر النموذج المتكون من المتغيرات الاقتصادية التالية: الناتج المحلي الاجمالي، معدل التضخم، الانفاق العام، العرض النقدي، سعر النفط، وقد توصلت الدراسة الى أن محددات البطالة في الأجل القصير هي أسعار النفط، التضخم، و الإنفاق العام، أما محدداتها في الأجل الطويل هي الناتج المحلي الإجمالي، العرض النقدي، التضخم وأسعار النفط.

✓ **دراسة بعنوان:** أثر برامج الحكومة على ظاهرة البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1990-2014 وهي أطروحة دكتوراه لـ مدوار سهام، وقد توصلت الدراسة أن البطالة في الجزائر هيكلية، فانخفاض معدلات البطالة خلال فترة تطبيق البرامج الحكومة انذاك لا تعكس النجاح في علاج المشكلة، لان معظم المناصب المستحدثة كانت مؤقتة وقابلة للزوال، كما توصلت الدراسة الى عدم فعالية السياسة المتبعة في المدى الطويل.

2. تعريف البطالة، قياسها وآثارها:

1.2. تعريف البطالة: اختلفت التعاريف التي تطرقت إلى البطالة من حيث الصياغة، لكنها اتفقت في المعنى والمفهوم الأساسي لها، كما نجد أنها تتبع طريقة واحدة لقياس حجم البطالة، إلاّ أنه تكمن المشكلة في صعوبة قياسها.

عرفت البطالة على أنها " حالة وجود أشخاص راغبين في العمل وقادرين عليه وباحثين عنه ولكن لم يجدوه". (القريشي، 2007، صفحة 183)

كما عرفت أيضا على أنها " عدد الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون بالرغم من أنهم يبحثون عن عمل بشكل جدي". (عبد الرحمان يسري، 2004)

وحسب الديوان الوطني للإحصاء يعتبر الشخص البطال هو ذلك الشخص الذي يكون في السن القانونية التي تسمح له بالعمل، وأن يكون قادرا ومستعدا للعمل، ويجب أن يكون في حالة بحث عن العمل وأنه قام بالإجراءات اللازمة من أجل الحصول على وظيفة.
(Office national des statistique, 2019, p. 15)

2.2. قياس البطالة: تقوم الدولة بقياس معدل البطالة بالاعتماد على أسلوب العينات، وذلك باستخدام المسوحات والاستقصاء لعينة من السكان ويقدر من خلالها العاطلين عن العمل، وتعتبر هذه الطريقة الأكثر ملاءمة فيما يتعلق بإحصاء البطالة وفق المعايير الدولية، مقارنة ببعض المصادر مثل سجلات تأمين البطالة أو سجلات مكاتب التشغيل. (رحيم، 2013، صفحة 179)

كما يقاس معدل البطالة كـ نسبة عدد العاطلين على العمل الى قوة العمالة في المجتمع وذلك كما يلي: (مشري، 2020، صفحة 83)

معدل البطالة = (عدد العاطلين على العمل/ الفئة النشطة)* 100

وتجدر الاشارة أنه لا بد من التمييز بين الفئة النشطة والفئة غير النشطة من الأفراد لمجموع السكان:

✓ الفئة النشطة: وهي الفئة التي تكون داخل قوة العمل، أي هم الأشخاص الذين يعملون أو الذين يبحثون عن عمل والتي تتراوح أعمارهم بين 15 و 65 سنة.

✓ الفئة الغير نشطة: وتسمى كذلك بالفئة خارج قوة العمل، وهم الأشخاص الذين لا يستطعون العمل بسبب المرض و العجز، أو الأفراد الذين هم خارج السن القانونية للعمل، أو بالأحرى هم الأشخاص الذين لا يبحثون عن عمل ولا يرغبون فيه.

3.2. آثار للبطالة: للبطالة عدة آثار سلبية اقتصادية واجتماعية، كلها تشكل خطرا على الأفراد وعلى المجتمع ككل، نذكر منها: (عقون، 2010، الصفحات 13–14)

1.3.2. الآثار الاقتصادية:

✓ تسبب البطالة في انخفاض القدرة الإنتاجية ومن ثم انخفاض الإنتاج والدخل القومي، وفي نفس الوقت زيادة المستهلكين، هذا الأمر يخفض مستويات المعيشة للأفراد، كما يمتد أثر البطالة لفترات زمنية طويلة خاصة في الدول النامية، وتسمى بالبطالة الهيكلية؛

✓ تؤثر البطالة على سوق العمل والأجور، لأن البطالة تمثل عرض العمل أكبر من الطلب عليه، وبالتالى تنخفض الأجور؛

✓ استمرار العمال للبطالة لفترة طويلة، مما يؤدي الى فقدان بعض العمال إلى المهارات والخبرات التي تكتسب مع مرور الوقت؛

✓ إن اليد العاملة تعتبر تركيبة في العملية الإنتاجية، وبالتالي عدم استغلالها تعتبر خسارة مادية وهدرا للموارد المتاحة.

2.3.2. الآثار الاجتماعية:

✓ تؤدي البطالة الى ارتفاع نسبة الجريمة لدى الشباب العاطلين على العمل، حيث أثبتت الدراسات والأبحاث أن للبطالة تأثير مباشر على معدلات الجريمة في المجتمع؛

✓ يلجأ معظم الشباب البطالين وخصوصا أولئك الذين تطول فترة بطالتهم إلى تناول المخدرات و التدخين وإلى العنف العائلي وحالات الانتحار؛

✓ البطالة تترك آثار سيئة في أواسط الشباب الراغبون في الزواج التي تفوق أعمارهم الثلاثين سنة ولم يتمكنوا من الحصول على مسكن، وبالتالي ترتفع نسبة العزوف عن الزواج.

3. الإنفاق العام:

1.3. تعريف الإنفاق العام: وهو أن تقوم الدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة ذات الطابع المعنوي بدفع مبلغ نقدي لتسديد حاجياتها من سلع وخدمات، وللقيام بمشروعاتها الاستثمارية، قصد تحقيق أو إشباع منفعة عامة. (ناشد، 2008، صفحة 25)

وعُرِف الإنفاق العام أيضا بأنه التعبير عن حجم تدخل الدولة والتكفل بالأعباء المالية التي على عاتقها، ويعتبر كذلك أحد أوجه السياسات الاقتصادية المعتمدة لما لها من تأثير مباشر على الواقع الاقتصادي والاجتماعي، كما نجد هناك نوعين من الانفاق، الانفاق المقدر والانفاق الفعلي، فالأول يعرف بمجموع الاعتماد المدرج في الميزانية الافتتاحية، بالإضافة إلى الاعتماد التكميلي، أما الإنفاق الفعلي فهو المستخدم فعلا الذي يظهر في الحساب الختامي للميزانية. (داغر و علي محمد، 2010، صفحة 113)

2.3. تصنيف الانفاق العام: تم تصنيف النفقات العامة في الجزائر الى صنفين هما: (قدي، 2005، صفحة 180)

أولا: نفقات التسيير

✓ اعباء الدين العمومي والنفقات المحسوبة من الإيرادات؛

✓ مخصصات السلطات العمومية؛

✓ النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛

✓ التدخلات العمومية؛

ثانيا: نفقات التجهيز أو ما تسمى بنفقات الاستثمار

✓ الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛

- ✓ اعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
- ✓ النفقات الاخرى برأسمال.

3.3. الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة: يقصد بالأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة زيادة وتصاعد الإنفاق العام عدديا دون أن يقابل ذلك زيادة وتحسين فعلي وملموس في حجم ومستوى الخدمات العامة المقدمة، وترجع الأسباب الظاهرية لزيادة الإنفاق العام كما يلي: (بعلي محمد و يسري، 2003، صفحة 45)

1.3.3. تدهور القيمة الحقيقية للنقود: ويقصد به الانخفاض في القوة الشرائية أي ارتفاع أثمان السلع والخدمات، أو بمعنى نقص في عدد الوحدات التي كان بالإمكان شراءها بنفس السعر، ولمواجهة هذا العجز تقوم الدولة بزيادة نفقاتها، حيث تعتبر هذه الزيادة ظاهرية لأنه لا يترتب عليها زيادة في المنفعة الحقيقية للأفراد.

2.3.3. اختلاف طرق المحاسبة المالية: تختلف طرق إعداد الميزانية العامة من دولة لأخرى، حيث نجد بعض الإدارات أو الهيئات العمومية تقوم بتخصيص إيراداتها عند التحصيل لتغطية بعض النفقات (إخلال بمبدأ الوحدة)، وبالتالي لا تظهر هذه النفقات في الميزانية العامة، ومن ثم ظهر مبدأ عدم التخصيص.

3.3.3. زيادة مساحة الدولة وعدد سكانها: إن الزيادة في مساحة الدولة عن طريق الاحتلال أو استرجاع بعض من إقليمها يترتب على الدولة بالضرورة زيادة نفقاتها لمواجهة هذا التوسع السكاني، وبالتالي تعتبر هذه الزيادة ظاهرية، لأنها لا تمس السكان الأصليين ولا تعود عليهم بالمنفعة العامة.

4.3. الأسباب الحقيقية لزيادة الانفاق العام: هي تلك الأسباب التي تؤدي الى الزيادة الفعلية في الخدمات المقدمة أو تحسينها من طرف الدولة، ليستفيد منها الأفراد، وتم إرجاع هذه الأسباب إلى: (عزري، 2020، الصفحات 44–47)

1.4.3. الأسباب الاقتصادية: من أهم أسباب زيادة الإنفاق العام هو زيادة الدخل الوطني، لأن هذا الأخير يؤدي الى زيادة إيرادات الدولة عن طريق الضرائب، وعند زيادة الإيرادات العامة تقوم الدولة بزيادة إنفاقها على السلع والخدمات لإشباع الحاجات العامة، كما أن من وظائف الدولة المحافظة على الاستقرار والتوازن الاقتصادي وعلاج بعض الأزمات الاقتصادية، كالكساد والتضخم والتخفيض من البطالة، بزيادة نفقاتها أو التقليل منها حسب الحالة.

2.4.3. الأسباب الاجتماعية: إن تطور ثقافات الشعوب، مع زيادة الوعي لدى الأفراد في ظل الانفتاح الخارجي، هذا الأمر يؤدى إلى الضغط على الحكومة لتوفير أدنى الخدمات، بالإضافة إلى المطالبة بقيام بعض المهام الجديدة لم تكن تقوم بها سابقا، كالتأمين الاجتماعية والتأمين ضد البطالة، وبالتالي تقوم الدولة بزيادة نفقاتها لتلبية مطالبهم.

3.4.3. الأسباب المالية: رفع بعض القيود التي كانت مفروضة على الاقتراض سابقا، بحيث أصبحت العديد من الدول تلجأ الى الاقتراض لتغطية العجز في إيراداتها، وبالتالي تقوم الدولة بزيادة إنفاقها العام، بالإضافة إلى أنه في حالة وجود فائض في الإيرادات العامة غير مخصصة لغرض معين، تكون هناك زيادة فعلية في النفقات العامة.

5.3. العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة: لقد اختلفت المدارس الاقتصادية في تفسير العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة، فمنهم من يرى أن هناك علاقة ومنهم يرى عكس ذلك، ويمكن توضيح ذلك كالتالي: (الحباشنة، 2017، الصفحات 81-84)

1.5.3. المدرسة الكلاسيكية: يرى رواد هذه المدرسة أنه لا توجد علاقة بين الإنفاق العام ومعدلات البطالة، لأنهم يعتقدون أن توسع الدولة في الإنفاق يؤدي الى ارتفاع الأسعار ولا يؤدي إلى زيادة الانتاج، وفي حالة التوظيف الكامل يكون عندها الإنتاج في حده الأقصى، وأن توازن الاقتصاد يكون في حالة الاستخدام التام دون تدخل الدولة.

2.5.3. المدرسة النقدية: يعتقد" فريدمان" أن السياسة النقدية من بين السياسات الفعالة لتحقيق التوازن الاقتصادي، ومواجهة بعض الظواهر الاقتصادية كالبطالة والتضخم، على عكس السياسة المالية التي تكلف الدولة أموال إضافية وما يتسبب عنها من عجز في الموازنة العامة.

3.5.3. المدرسة الكينزية: يرى كينز أنه يمكن للحكومة التأثير على البطالة، وذلك من خلال سياساتها الاقتصادية المتمثلة في السياسة المالية التوسعية، فزيادة الإنفاق العام يحفز الطلب الداخلي، مما يؤدي الى زيادة مستوى التشغيل، وبالتالى يتم تخفيض معدلات البطالة، وذلك باعتبار أن توازن الاقتصاد يتحقق على المستوى الكلي، ويمكن تتبع مراحل تأثير الإنفاق العام على معدلات البطالة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(1): أثر الانفاق الحكومي على معدلات البطالة

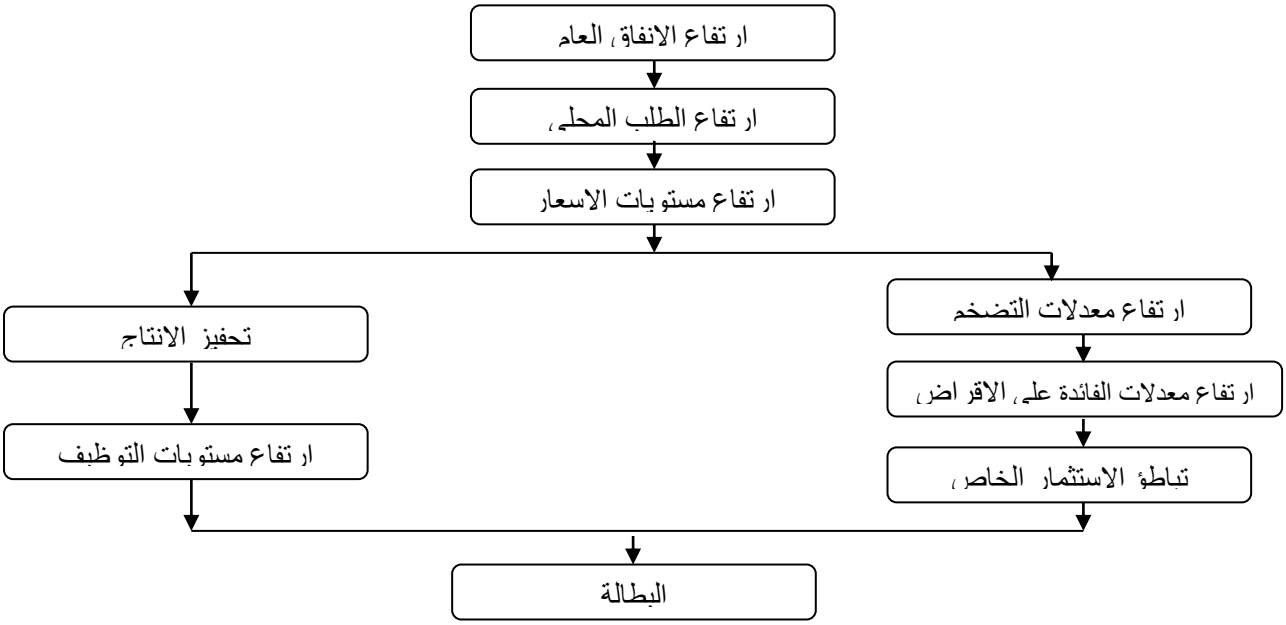

المصدر: فضل المولى معيوف الحباشنة، الاردن، 2017، ص 81

من خلال الشكل يتضح أنه عند زيادة الإنفاق العام بالضرورة سوف يؤدي الى ارتفاع الطلب المحلي، ومنه يكون هناك ارتفاع عام لمعدل الاسعار، وهذا ما يؤدي الى تحفيز الإنتاج وبالتالي نجد هناك طلب على العمالة ومنه تنخفض معدلات البطالة، وفي نفس الوقت يجب على الآلة الإنتاجية التحرك بسرعة لأنه في حالة استمرار ارتفاع معدل الأسعار هذا الأمر يدفع الى حالة التضخم، ومنه تتم ارتفاع معدلات الفائدة على الاقراض، مما يؤدي إلى تباطؤ النمو وبالتالي ترتفع معدلات البطالة.

ومنه نستنتج أن زيادة الإنفاق العام له أثرين متعارضين على مستوى الناتج، فالأثر الأول مباشر أو إيجابي، يساهم في تخفيض معدلات البطالة أما الأثر الثاني فهو سلبي يعمل على انخفاض الناتج، وذلك عن طريق تخفيض الإنفاق الاستثماري وتحويل جزء من الأموال إلى البنوك نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة، أو ما يعرف بأثر المزاحمة، ويمكن للدولة تجنب الأثر باستعمال ما يسمى بالسياسة النقدية المؤازرة، وهي أن يقوم البنك المركزي بطباعة المزيد من العملة المحلية لأجل شراء سندات الدين العام، أو عن طريق الزيادة في عرض النقود التي تمنع في هذه الحالة ارتفاع معدلات الفائدة، ومنه يزداد الناتج دون آثار سلبية.

4. أسعار النفط:

1.4. تعريف أسعار النفط: هي قيمة المادة أو السلعة النفطية معبر عنها بالنقود، ولكن عند التحدث عن أسعار النفط الخام فإنه لابد من التمييز بين أنواع أسعار النفط، نذكر منها: (علة، 2016، الصفحات 197-224)

1.1.4. السعر المعلن: وهو ما يعرف بالسعر الرسمي والمحدد من قبل الأفراد أو الشركات أو المؤسسات النقطيـــة العارضة للسلعة النفطيــة بثمن معلـــوم ووحدة نقدية معلومـــة، عادة تكون الدولار الأمريكي.

2.1.4. السعر المحقق: هو السعر الذي يتوافق عليه الطرفان البائع والمشتري، وذلك بعد خصم الحسومات أو الحصول على تسهيلات في شروط الدفع، أو بمعنى آخر هو السعر الواجب دفعه بعد عملية البيع والشراء.

3.1.4. السعر الفوري: يعرف كذلك بسعر الوحدة النفطية الآنية، ويتجسد هذا النوع من الأسعار في السوق النفطية الحرة، التي تتحدد قيمتها وفقا للطلب والعرض بصورة آنية.

2.4 العوامل المحددة لأسعار النفط: هناك عدة عوامل تتحكم في أسعار النفط، نذكر منها: (عمر و بولرياح، 2020، الصفحات 393-407)

1.2.4. العرض والطلب: ترتبط أسعار النفط بالتطورات الرئيسية في الاقتصاد العالمي، حيث تعتبر قوى العرض والطلب في السوق هي الآلية التي تحدد أسعار النفط، ومن العوامل التي تؤثر على العرض

المخزون النفطي الذي يعتبر استراتيجية تجارية تنتهجها دول الأوبك في تخفيض أو رفع كمية الإنتاج، في حين نجد الطلب العالمي على النفط يعتمد على نمو الاقتصاد العالمي، وزيادة عدد السكان، وقد يؤدي ارتفاع أسعار النفط الى انخفاض الطلب عليه، وعند انخفاضها تتوقف عجلة الاستثمار في المشاريع النفطية.

2.2.4. محدودية القدرة الإنتاجية: الانخفاض المستمر في أسعار النفط، يقلص من الاستثمارات اللازمة لتوسيع طاقة إنتاج النفط، وعند الارتفاع في ظل النمو الاقتصادي العالمي، يظهر عجز القدرة الإنتاجية الاحتياطية عن تلبية الزيادة في الطلب العالمي.

3.2.4. سعر الصرف: هناك ارتباط بين قيمة الدولار وسعر النفط، فإن أي انخفاض أو ارتفاع في سعر الدولار سيؤثر على اقتصاديات الدول المنتجة، فعندما تنخفض قيمة الدولار ترتفع أسعار النفط.

4.2.4. الاحتياطات النفطية: تعتبر الاحتياطات النفطية قاعدة الارتكاز الأساسية للإنتاج النفطي الذي يتطلب التحقق من التقدير الحقيقي للاحتياطات، فالمبالغة في تقدير حجم الاحتياطي تؤدي الى زيادة قي الإنتاج ومنه زيادة في العرض.

5. الدراسة القياسية:

1.5. متغيرات الدراسة:

✓ معدلات البطالة: وهي النسبة المئوية صادرة من البنك المركزي والديوان الوطني للإحصائيات، ونرمز لها بالرمز : U

✓ الانفاق العام: حجم الانفاق السنوي، تم الاعتماد على البيانات المفتوحة للبنك الدولي، ونرمز له بالرمز : EX

✓ اسعار النفط: وهي أرقام صادرة عن OPEC، وتمثل الأسعار الفورية لسلة خامات OPEC، ونرمز لها بالرمز : OI

الشكل رقم (2): التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة

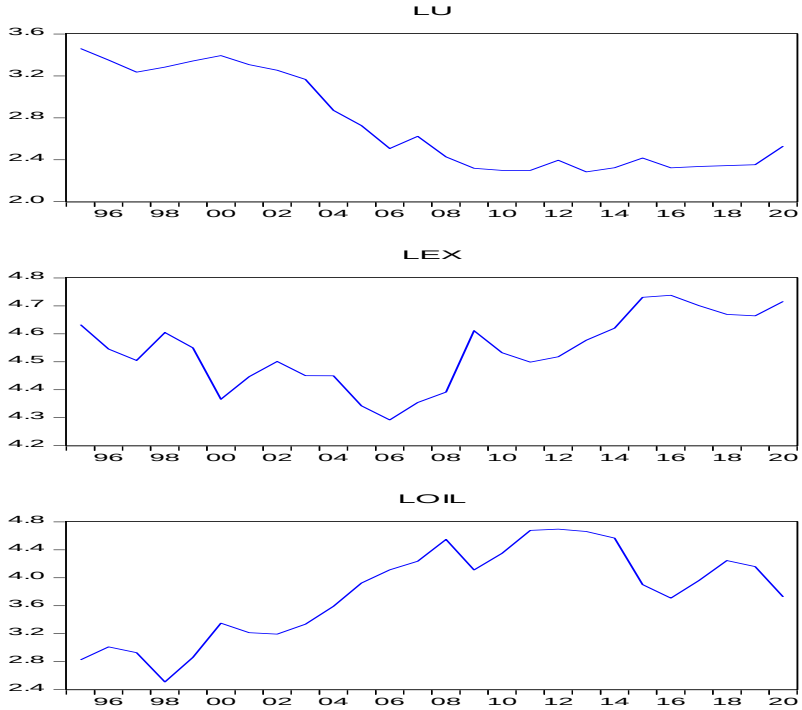

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews10

يمثل الشكل(2) التمثيل البياني كل من البطالة و الانفاق العام وأسعار النفط وذلك بعد ادخال اللوغريتم حيث نلاحظ أن جميع السلاسل غير مستقرة في المستوى، وليس لها اتجاه عام عبر الزمن، ومن الواضح أنه هناك تذبذبات حول المتوسط والتباين، وبالتالي نستنتج أنه هناك سير عشوائي (random walk) لهذه السلاسل، أي هي سلاسل من نوع DS وهي من الشكل:

$$Y_t = C + \rho Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

بحيث نقول أن السلسلة الزمنية مستقرة اذا كان $|\rho| < 1$ أما اذا كان $\rho = 1$ فإن السلسلة غير مستقرة هناك جذر وحدة، وبالتالي يتم اختبار الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0: \rho = 1 \\ H_1: |\rho| < 1 \end{cases}$$

2.5. دراسة الاستقرارية:

تم الاعتماد في الدراسة الاستقرارية على اختبار كلا من ADF و PP وذلك من أجل اختبار جذر الوحدة عند مستوى معنوية 5% وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (1): اختبار استقرارية متغيرات الدراسة

الاختبارات / المتغيرات	عند المستوى			عند الفرق الاول		
	ADF	P-P	النتيجة	ADF	P-P	النتيجة

مستقرة	-3.838978 (0.0079)	-3.787909 (0.0089)	غير مستقرة	-1.606345 (0.4647)	-1.650304 (0.4431)	lu
مستقرة	-5.159450 (0.0004)	-5.0324 (0.0003)	غير مستقرة	-1.3650 (0.5485)	-1.429750 (0.5515)	lex
مستقرة	-3.724710 (0.0103)	-3.870455 (0.0074)	غير مستقرة	-1.602240 (0.4667)	-1.640600 (0.4479)	loil

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews10

الجدول (01) يوضح أنه عند المستوى كل القيم التى بين قوسين وهي قيم احصائية ستيودنت أكبر من 5% سواء في اختبار ADF أو PP % وبالتالي نقبل الفرض العدمي $H_0: \rho = 1$ القائل بأنه يوجد جذر وحدة وبأن السلاسل غير مستقرة في المستوى، وبعد أخذ الفرق نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل $H_1: |\rho| < 1$ القائل بأن السلاسل مستقرة ، ومنه نستنتج أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة عند أخذ الفرق الأول وبدرجة ثقة 95%، أي متكاملة من الدرجة الاولى:

lu(I) ; lex(I) ; loil(I)

وبما أن جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول، يمكن استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL) وذلك عن طريق اختبار الحدود (Bounds Test) للتكامل المشترك.

3.5. تقدير النموذج:

الشكل رقم (3): نتائج تقدير نموذج ARDL لمتغيرات الدراسة

Dependent Variable: LU
Method: ARDL
Date: 05/29/22 Time: 12:12
Sample (adjusted): 1996 2020
Included observations: 25 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LEX LOIL
Fixed regressors:
Number of models evalulated: 100
Selected Model: ARDL(1, 0, 0)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LU(-1)	0.830721	0.056029	14.82666	0.0000
LEX	0.174951	0.064566	2.709634	0.0128
LOIL	-0.096752	0.043328	-2.209944	0.0378

R-squared	0.950886	Mean dependent var	2.708335
Adjusted R-squared	0.946421	S.D. dependent var	0.432602
S.E. of regression	0.100135	Akaike info criterion	-1.652429
Sum squared resid	0.220594	Schwarz criterion	-1.506163
Log likelihood	23.65536	Hannan-Quinn criter.	-1.611861
Durbin-Watson stat	1.900916		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews10

من خلال الشكل(3) نلاحظ أنه من بين 100 نموذج مقترح تم اختيار النموذج ARDL(1.0.0) أي بدرجة إبطـــاء واحدة للمتغير التابع البطالـــة، وبدون درجة تأخير للمتغيريـــن المفسرين الإنفاق العـــام وأسعار النفط، وذلك بالاعتماد على أقل قيمة لمعايير المفاضلة Akaike و Schwarz

وكما نلاحظ أن كل المتغيرات المفسرة هي معنوية عند مستوى 5% بما فيها المتغير التابع بفترة ابطاء واحدة، كما أن للنموذج له قدرة تفسيرية عالية لأن قيمة R^2=0.95

أي أن كلا من الانفاق العام وأسعار النفط تفسر التغيرات التى قد تطرأ على معدلات البطالة بنسبة 95%، بينما تبقى 05 % لعوامل أخرى خارج النموذج.

4.5. اختبار الحدود للتأكد من وجود علاقة طويلة الاجل:

الشكل رقم (4): اختبار الحدود Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	4.129006	10%	2.17	3.19
k	2	5%	2.72	3.83
		2.5%	3.22	4.5
		1%	3.88	5.3
Actual Sample Size	25	Finite Sample: n=30		
		10%	-1	-1
		5%	-1	-1
		1%	-1	-1
t-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-3.021276	10%	-1.62	-2.68
		5%	-1.95	-3.02
		2.5%	-2.24	-3.31
		1%	-2.58	-3.66

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews10

يتضح من الشكل (4) أن قيمة فيشر المحسوبة والتى تساوي 4.12 =F–statistic هي خارج الحدود وأكبر من الحد الأعلى والمقدرة بـ 3.83 عند مستوى معنوية 05%، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة بأنه توجد هناك علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق العام وأسعار النفط تتجه نحو معدلات البطالة.

الجدول رقم (2): تحديد واختبار معادل تصحيح الخطأ ECM:

ARDL Error Correction Regression

Dependent Variable: D(LU)

Selected Model: ARDL(1, 0, 0)

Case 1: No Constant and No Trend

Date: 05/29/22 Time: 12:26

Sample: 1995 2020

Included observations: 25

ECM Regression

Case 1: No Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CointEq(-1)*	-0.169279	0.046049	-3.676018	0.0013

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews10

من خلال الجدول(2) نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي عند مستوى 05% وهذا ما يتناسب مع منهجية ARDL ويؤكد على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، حيث قدرت ب

0.16- أي أنه توجد هناك 16% من الأخطاء في الأجل القصير يمكن تصحيحها في الأجل الطويل من أجل العودة إلى الوضع التوازني.

5.5. تقدير علاقة قصيرة وطويلة الأجل:

الشكل رقم (5): تقدير علاقة قصيرة وطويلة الأجل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LU)
Selected Model: ARDL(1, 0, 0)
Case 1: No Constant and No Trend
Date: 05/29/22 Time: 12:28
Sample: 1995 2020
Included observations: 25

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LU(-1)*	-0.169279	0.056029	-3.021276	0.0063
LEX**	0.174951	0.064566	2.709634	0.0128
LOIL**	-0.095752	0.043328	-2.209944	0.0378

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 1: No Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEX	1.033506	0.160766	6.428639	0.0000
LOIL	-0.565647	0.188769	-2.996506	0.0066

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews10

✓ معادلة في الأجل الطويل: $U = 1.03\ EX - 0.56\ OIL$ .....(1)

✓ معادلة في الاجل القصير: $U = -0.16\ U_{-1} + 0.17\ EG - 0.09\ OIL$ .....(2)

1.5.5. تحليل نتائج تقدير الاجل الطويل:

المعادلة (1) تبين لنا أنه توجد علاقة عكسية ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 05 %، بين أسعار النقط ومعدلات البطالة، حيث كلما ارتفعت أسعار النفط بوحدة واحدة، تنخفض معدلات البطالة بنسبة 0.56% ويمكن تفسير ذلك أن إرتفاع أسعار النفط يزيد من مداخيل الخزينة العمومية، وبالتالي تقوم الدولة بوضع برامج تنموية كالبناء، ومنه ترتفع مستويات التشغيل و زيادة مناصب العمل،

بينما هناك علاقة طردية بن الإنفاق العام ومعدلات البطالة، ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 05 %، حيث كلما كانت زيادة في الإنفاق العام بـ 01% ترتفع معدلات البطالة بنسبة 1.03% ونفسر ذلك بأن الإنفاق العام في الجزائر كان موجه للسلع الاستهلاكية أو التحويلات المالية الى العائلات مباشرة، دون التوجه الى الإنفاق الاستثماري الذي يزيد من الناتج المحلي وتسريع النمو وبالتالي تكون هناك مناصب عمل جديدة .

2.5.5. تحليل نتائج الأجل القصير:

من خلال المعادلة(2) والشكل(5) نلاحظ أنه في الأجل قصير هناك علاقة عكسية بين البطالة

وأسعار النفط، وأيضا هناك علاقة طردية بين الإنفاق العام والبطالة، وكليهما ذات دلالة احصائية معنوية عند مستوى 05 % بدون فترة إبطاء، أما فيما يخص البطالة وبفترة إبطاء واحدة نجد كذلك أنها علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية معنوية، ونفسر ذلك عند حدوث اختلال أو صدمة في البطالة فانه يتم معالجة أو تصحيح 16% من هذه الأخطاء خلال سنة بما أن البيانات سنوية، من أجل العودة الى الوضع التوازني.

6.5. الاختبارات التشخيصية للنموذج:

1.6.5. اختبار البواقي:

الجدول رقم (3): اختبار البواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.021664	Prob. F(2,20)	0.9786
Obs*R-squared	0.054044	Prob. Chi-Square(2)	0.9733

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews10

حسب احتمالية فيشر نقبل بالفرض العدمي بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء، وهذا ما تؤكده احتمالية كآي تربيع.

2.6.5. اختبار ثبات التباين:

الجدول رقم (4): اختبار ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.958421	Prob. F(3,21)	0.4306
Obs*R-squared	3.010713	Prob. Chi-Square(3)	0.3900
Scaled explained SS	1.954911	Prob. Chi-Square(3)	0.5818

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews10

كما هو واضح في الجدول(4) أن احتمال احصائية فيشر أكبر من مستوى معنوية 05% وبالتالي نقبل الفرض العدمي بأنه لا توجد أخطاء في ثبات التباين أي تباين الأخطاء متجانس.

3.6.5. اختبار توزيع البواقي:

الشكل رقم (6): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء

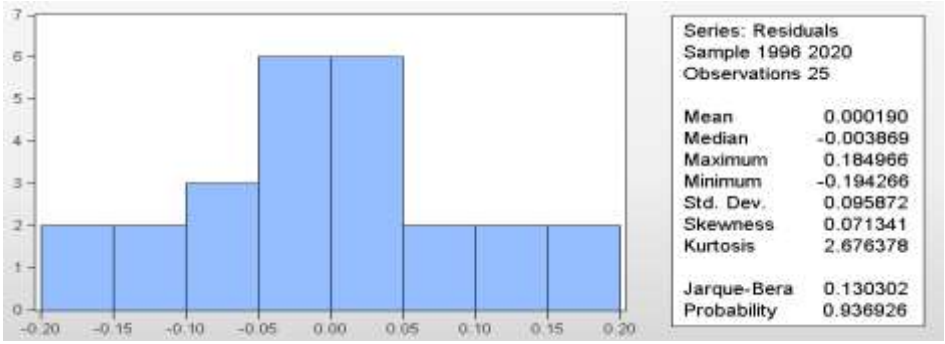

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews10

من خلال الرسم البياني الواضح في الشكل(6) أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا ما تؤكده احتمالية Jarque-Bera= 0.93 وهي أكبر من 5%.

4.6.5. اختبار جودة النموذج:

الشكل رقم (7): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج

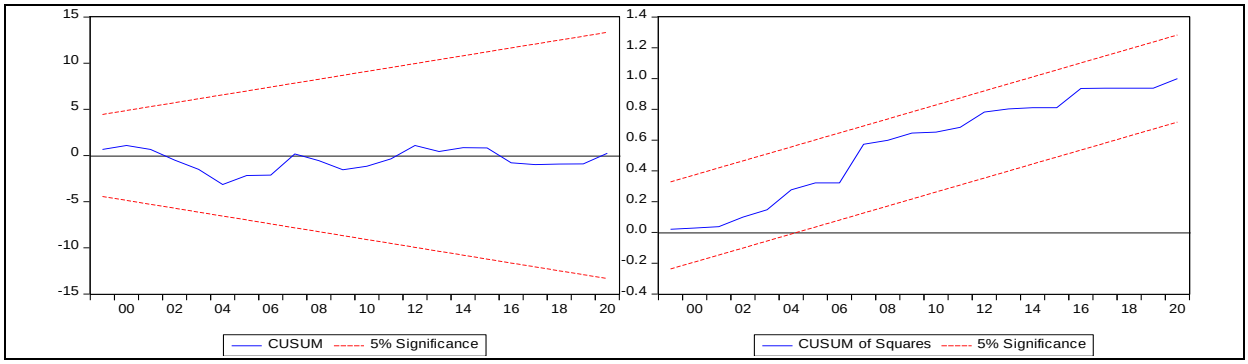

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews10

من خلال الشكل(7) يتبين أن المجموع التراكمي للبواقي CUSUM يقع داخل حدود المنطقة الحرجة بالنسبة للنموذج، وهذا ما يؤكد استقرارية النموذج عند مستوى معنوية 05 %، نفس الامر بالنسبة لمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squares، ومنه يمكن القول بأنه يوجد انسجام بين نتائج العلاقة في الاجل الطويلة و الاجل القصير للنموذج المقدر.

6. خاتمة:

من خلال هذه الدراسة التي تقيس مدى تأثر معدلات البطالة بالإنفاق العام وتقلبات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة 1995-2020، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المبطئة(ARDL).

حيث خلصت نتائج الدراسة كما يلي:

1.6. النتائج:

✓ وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين أسعار النفط والبطالة، وهناك ارتباط قوي وسالب بينهما على المدى الطويل وهذا ما يتوافق مع فرضية الدراسة؛

✓ توجد علاقة توازنية طردية طويلة الأجل بين الإنفاق العام ومعدلات البطالة، فكلما زاد الانفاق العام ترتفع معدلات البطالة، عكس فرضية الدراسة والنظرية الاقتصادية؛

✓ وجود علاقة تكامل مشترك بين الانفاق العام والبطالة، أسعار النفط والبطالة، وذلك من خلال إجراء اختبار Bounds Test؛

✓ تعتبر سياسة الانفاق العام وسيلة من الوسائل التي تنتهجها الدول للحد من معدلات البطالة المرتفعة حسب المقاربات النظرية، والتي تكون فيها الاستجابة سريعة للآلة الانتاجية للطلب الاضافي على السلع والخدمات، وهو الأمر الذي لم تأخذه السلطات الجزائرية بعين الاعتبار.

وعليه فإنه من الواضح أن مشكلة البطالة في الجزائر بالأساس هي مشكلة عرض قبل أن تكون مشكلة طلب، وبالتالي لا يمكن تطبيق سياسة التوسع في الإنفاق العام بدون وجود جهاز إنتاجي قادر على خلق مناصب عمل.

2.6. التوصيات:

✓ يجب على الحكومة القيام بالإنفاق على مشاريع مولدة لفرص العمل بشكلٍ مستمر، والتي تساهم في التخفيف من اعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد النفطية، وذلك من خلال تمويل المشاريع للقطاعات الانتاجية والخدمية الحيوية كالزراعة والصناعة والسياحة؛

✓ لقد أصبح من الضروري توجه الدولة نحو اعطاء الأولوية للاهتمام بالقطاعات الاقتصادية والخدمية على حد سواء، ويجب على الحكومة استخدام الفوائض المالية للنفط في فترات ارتفاع اسعار النفط واستثمارها بالشكل اللازم حتى تساهم في ارتفاع معدلات النمو والتنمية الاقتصادية الذي بدوره يخفض معدلات البطالة.

✓ على الحكومة مراجعة قانون الاستثمار بنوعيه المحلي و الأجنبي و العمل على تشجيعه، وذلك عن طريق توفير بيئة ملائمة خاصة فيما يتعلق بتسهيل الاجراءات لإقامة مشاريع إنتاجية قادرة على خلق فرص عمل حقيقية.

7. الإحالات والمراجع:

- Office national des statistique. (2019). *activité ,emploi & chômage en septembre 2019.* Alger: Office national des statistique.
- أحمد عبد الرحمان يسري. (2004). *النظرية الاقتصادية الكلية و الجزئية* (الإصدار الطبعة الثانية). الدار الجامعية :الإسكندرية.
- الصغير بعلي محمد، و أبو العال يسري. (2003). *المالية العامة*. دار العلوم :عنابة، الجزائر.

- حميد عزري. (2020). أثر النفقات العامة على التضخم (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990–2017(أطروحة دكتوراه) ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة: الجزائر.
- رزقة سيدي عمر، و غريب بولرياح. (2020). أثر تقلبات أسعار النفط على الاستثمارات النفطية في شركة سوناطراك – دراسة تحليلية قياسية 2000–22018. *مجلة المؤسسة، 9*(1)، الصفحات 393–407.
- سليم عقون. (2010). قياس أثر المتغيرات الكلية على معدل البطالة–دراسة قياسية تحليلية(مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف.
- سوزي عدلي ناشد. (2008). *أساسيات المالية العامة* (الإصدار الطبعة الاولى). منشورات الحلبي الحقوقية: سوريا.
- عبد المجيد قدي. (2005). *المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية* (الإصدار الطبعة الثانية). ديوان المطبوعات الجامعية :الجزائر.
- فضل المولى معيوف الحباشنة. (2017). الإنفاق الحكومي وأثره في الحد من البطالة في الأردن(1990–2015). *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، الصفحات 81–84.
- محمود محمد داغر، و علي علي محمد. (2010). الانفاق العام على مشروع البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي. *مجلة البحوث الاقتصادية*(51)، صفحة 113.
- مدحت القريشي. (2007). *اقتصاديات العمل* (الإصدار الطبعة الأولى). دار وائل للنشر :الأردن.
- مراد علة. (2016). تطورات أسعار النفط في الاسواق العالمية دراسة تحليلية للفترة 2000–2014. *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 3*(9)، الصفحات 197–224.
- مريم مشري. (2020). أثر الانفاق العام على البطالة في الجزائر – دراسة قياسية 2000–2016(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.
- ميادة حسن رحيم. (2013). البطالة وسبل معالجتها في العراق. *مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، 15*(4)، صفحة 179.

8. الملاحق:

الملحق رقم(1): الاحصاءات الوصفية لمتغيرات النموذج

	lu	lex	loi
Mean	2.737273	4.538648	3.784446
Median	2.518439	4.538806	3.913256
Maximum	3.460723	4.737782	4.695468
Minimum	2.284421	4.291947	2.507972
Std. Dev.	0.448811	0.127707	0.651134
Skewness	0.460261	-0.166620	-0.273052
Kurtosis	1.449241	2.070101	1.921527
Jarque-Bera	3.523233	1.057076	1.583111
Probability	0.171767	0.589466	0.453139
Sum	71.16911	118.0048	98.39559
Sum Sq. Dev.	5.035793	0.407728	10.59938
Observations	26	26	26

الملحق رقم(2): مصفوفة الارتباط

	lu	lex	loil
lu	1.000000	−0.286940	−0.896832
lex	−0.286940	1.000000	−0.030312
loil	−0.896832	−0.030312	1.000000

الملحق رقم(3): المفاضلة بين النموذج الملائم